اقتصاد

قطر تسترد عرش الغاز من أميركا

الدوحة ـ **العربي الجديد**

استردت قطر عرشها من الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، مع انتهاء فصل الشتاء، إذ انخفض الطلب على وقود التدفئة في نصف الكرة الشمالي.

وتجاوزت صادرات شهر إبريل/ نيسان من الغاز القطري المسال مستوى 7,5 ملايين طن متري، متخطية الولايات المتحدة، وفق أرقام تتبع حركة السفن التي جمعتها وكالة بلومبيرغ الأميركية. وأثناء شهور الشتاء، أدى انخفاض درجات الحرارة، وتزامن ذلك مع رغبة أوروبا في تخفيض الاعتماد على الطاقة من روسيا، إلى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي ورفع أسعار هذا الوقود.

ومع انتهاء فصل الشتاء، استخدمت بعض موانئ التصدير في الولايات المتحدة فترة تراجع مستوى الطلب وانخفاض الأسعار لتنفيذ أعمال الصيانة، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الأميركي. وحولت ثورة الغاز الصخري، علاوة على مليارات الدولارات من الاستثمارات في مرافق تسييل الغاز، الولايات المتحدة من مستورد صافٍ للغاز الطبيعي المسال إلى أكبر مصدر في أقل من عشرة أعوام. وينتظر أن تشارك الولايات المتحدة وقطر في سباق بينهما من أجل الهيمنة على السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال في المستقبل، وفق بلومبيرغ. ومع اكتمال محطة تصدير الغاز «كالكازيو باس» في لويزيانا في وقت لاحق من هذا العام، ينتظر أن تحقق الولايات المتحدة ذروة طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال البالغة 13,9 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً. في هذه الأثناء، تخطط قطر لمشروع تصدير ضخم سيدخل على خط التشغيل في الأعوام الأخيرة من العقد الحالي، والذي يمكن أن يعزز موقف الدولة الخليجية كأكبر مورد لهذا الوقود في العالم. كانت الولايات المتحدة قد تخطت قطر في تصدير الغاز المسال لأول مرة في ديسمبر/ كانون الأول 2021، بحسب بيانات تتبع السفن، التي أظهرت حينها أن صادرات الغاز الأميركي وصلت إلى 7,7 ملايين طن، فيما أشارت تقارير متخصصة في قطاع الطاقة إلى أنّ التفوق الأميركي ربما يكون قصير المدى، إذ ارتفع إجمالي صادرات قطر من الغاز المسال بنسبة 1,1% العام الماضي إلى نحو 83,9 مليون طن، بما يعادل 22% من تجارة العالم من هذه السلعة.

وتعزز الحرب الروسية في أوكرانيا وضع الغاز القطري، إذ يجبر الغزو والعقوبات الغربية الواسعة ضد موسكو أوروبا على البدء في التخلص من واردات الطاقة الروسية. فقد توجه العديد من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى الدوحة في الأسابيع الأخيرة، وكلهم يحملون رسالة واضحة: نحن بحاجة إلى غازكم بأسرع ما يمكن، إذ طلبت ألمانيا من الشركات أن تبدأ في التفاوض لإبرام صفقات التوريد. وأصبحت الحاجة الملحة أكثر حدة في الأيام الأخيرة، بعد أن أوقفت روسيا الإمدادات عن بولندا وبلغاريا.

ومن المتوقع بالفعل أن تصل صادرات الطاقة القطرية إلى 100 مليار دولار هذا العام لأول مرة منذ 2014 بناء على الاتجاهات من الربع الأول، وفقاً لحسابات بلومبيرغ. ووصلت صادرات قطر من الغاز المسال في عام 2021 إلى 25 وجهة حول العالم، منها حوالي 54,2 مليون طن للسوق الآسيوي بنسبة 67,6%، والسوق الأوروبي بحوالي 16,4 مليون طن بنسبة 20,5%.

(Getty)

المساعدات في بريطانيا ليست للجميع

تواجه الحكومة البريطانية مأزقاً في تقديم الدعم للمواطنين لمواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة، وهو ما أقرّ به رئيس الوزراء بوريس جونسون، مؤكداً أن على الحكومة أن تظلّ حكيمة في إنفاقها لتجنب تأجيج دوامة التضخم. ويسهم ارتفاع الأسعار في ممارسة أكبر ضغط على دخل الأسر منذ خمسينيات القرن الماضي على الأقل، مما يجعل الحكومة تحت ضغط لتقديم الدعم للأكثر فقراً، لا سيما أولئك الذين لا يستطيعون تحمل ارتفاع تكاليف الطاقة. وأقرّ جونسون، في تصريح لتلفزيون «آي.تي.في»، أمس الثلاثاء، بأن الحكومة لا تستطيع على الفور تقديم دعم كافٍ لتعويض ارتفاع التكاليف، لكنه قال إنها تعكف على التعامل مع الأسعار على المديين المتوسط والطويل.

أخبار

تمويل للاستحواذ على تويتر

ذكرت مصادر مطلعة أن الملياردير الأميركي إيلون ماسك يجري محادثات مع شركات استثمارية كبيرة وأثرياء رفيعي المستوى بخصوص جلب مزيد من التمويل لصفقة استحواذه على تويتر، التي تبلغ قيمتها 44 مليار دولار، وربط حجم أقل

من ثروته بالصفقة. وماسك هو الأكثر ثراء في العالم، إذ تقدّر مجلة فوربس الأميركية صافي ثروته بنحو 245 مليار دولار. لكن معظم ثروته مرتبط بأسهم شركة تسلا لصناعة السيارات الكهربائية التي يرأسها. وفي الأسبوع الماضي أعلن ماسك أنه باع أسهماً في تسلا تصل قيمتها إلى 8,5 مليارات دولار في أعقاب اتفاقه لشراء تويتر. وقالت المصادر لرويترز، أمس، إن التمويل الجديد، الذي قد يأتي على هيئة أسهم تفضيلية أو عادية، قد يخفض مساهمة نقدية بقيمة 21 مليار دولار تعهد ماسك بدفعها في الصفقة، فضلاً عن قرض هامشي حصل عليه بضمان أسهمه في تسلا.

استبعاد مصارف روسية من «سويفت»

أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن الحزمة السادسة من العقوبات الأوروبية على موسكو ستتضمّن إقصاء «مصارف روسية أخرى» من نظام سويفت للتعاملات المالية الدولية.

وقال بوريل، خلال مؤتمر صحافي على هامش زيارته إلى بنما، مساء الاثنين، وفق فرانس برس، إنّ هذه العقوبات تتعلّق بـ«القطاع المصرفي: هناك مصارف روسية أخرى ستخرج من سويفت (...) وفي قطاع الطاقة نحن نعمل على إعداد اقتراحات تتيح الحدّ من واردات الطاقة من روسيا، ولا سيّما النفط». واستهدفت العقوبات الأوروبية حتى الآن إقصاء مصرف «في تي بي»، ثاني أكبر بنك في روسيا، من نظام سويفت، بالإضافة إلى مصارف «بنك اوتكريتي» و«نوفيكومبنك» و«بروميسفيتسبنك» و«روسيا بنك» و«سوفكومبنك» و«فيب».

البطالة الألمانية تتراجع

أظهرت أرقام من مكتب العمل في ألمانيا، أمس الثلاثاء، تراجع البطالة في البلاد خلال إبريل/ نيسان، على الرغم من أن الحرب في أوكرانيا تتسبب في إبطاء التعافي المستمر، الذي يحدث بدعم رفع الإجراءات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

وقال مكتب العمل الاتحادي إن عدد العاطلين عن العمل انخفض 13 ألفاً بعد التعديل في ضوء العوامل الموسمية إلى 2,287 مليون. وظل معدل البطالة في ضوء العوامل الموسمية مستقراً عند 5%.

العراق: تشريع لتشجيع الأموال «المغتربة» على العودة

بغداد ـ **زيد سالم**

قال المستشار المالي للحكومة العراقية، مظهر محمد صالح، إن بلاده تسعى إلى تشريع قانون يُشجع عودة رؤوس الأموال العراقية المغتربة إلى الداخل، للاستفادة منها في الخريطة الاستثمارية.

ولم يفصح صالح عن حجم تلك الأموال أو ما إذا كان المقصود بها الأموال التي هرّبت بعد الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، جراء عمليات الفساد وجرائم غسيل الأموال التي استشرت في البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع) عن المستشار المالي للحكومة قوله، أمس الثلاثاء، إن «الأموال التي غادرت البلاد تعتبر بمثابة رؤوس أموال وطنية مغتربة، وهي للأسف مقطوعة الصلة ببلدها الأم العراق». وأضاف أنه يجب «توفير الحماية القانونية الكاملة لهذه الأموال وأن تتمتع بالامتيازات نفسها التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي عبر قانون الاستثمار النافذ، كذلك التمتع بالحقوق القانونية الحمائية كافة».

ونهاية العام الماضي، قال رئيس الجمهورية برهم صالح إنه «بصدد وضع مدونة قانونية تتناول آليات لاسترداد الأموال العراقية الموجودة في الخارج». في وقت تحدث فيه وزير المالية علي علاوي عن وجود نحو 250 مليار دولار سرقت من العراق منذ عام 2003. إلا أن لجنة النزاهة في البرلمان العراقية قدّرت في تقرير لها العام الماضي حجم الأموال المهربة بنحو 239,7 مليار دولار، وهو رقم يفوق موازنة البلاد لأكثر من عامين، وفقاً لتقديرات البرلمان العراقي. في السياق، قال العضو المستقل في البرلمان العراقي باسم خشان لـ«العربي الجديد» إن «ملف استرداد الأموال العراقية بالخارج، سواء كان المقصود بها المنهوبة بعد الاحتلال أو المهاجرة من شركات وتجار ورجال أعمال، أحد أبرز الملفات المعقدة وتحتاج إلى حكومة قوية لا تدعمها الأحزاب السياسية التي تمارس التجارة بنفسها وتدخل على خط تهريب الأموال العراقية، إضافة إلى دعمٍ دولي للعراق بهذا الجانب»، وفقاً لتعبيره.

وأكد خشان أن «الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 ولغاية الآن كانت جزءاً من مشكلة صناعة إمبراطوريات تجارية ضخمة مرتبطة بأحزاب سياسية، بعد أن طردت المستثمرين والتجار العراقيين وحرمتهم حق العمل، ولأن الحكومات ضعيفة، فإن الملف مستمر لغاية الآن حتى ولو أنه تراجع كثيراً عن السنوات الماضية».

مال وناس

بيع مشروط للسلع

الجزائريون يشكون استغلال التجار شح المنتجات

أعادت ندرة السلع التموينية في الجزائر، ظاهرة البيع المشروط، إلى الظهور بعد أن انحسرت خلال الفترة الماضية، إذ يجبر الكثير من التجار الزبائن على شراء سلع بعينها مقابل الإفراج عن منتجات تموينية مدعومة

الجزائر ـ حمزة كحال

تتصاعد شكاوى الجزائريين من استغلال الكثير من التجار شح السلع التموينية المدعومة، بغرض تحقيق مكاسب إضافية عبر إلزام المشترين باقتناء منتجات راكدة أو شارفت صلاحيتها على الانتهاء، مقابل إمدادهم بمواد ضرورية مثل الحليب أو زيت الطهي والطحين (الدقيق). وأضحى ما يعرف بـ«البيع المشروط» منتشراً في الكثير من المحافظات خلال الأيام الأخيرة، بعد سنوات من انحساره مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر منذ عام 2002 عقب ارتفاع أسعار النفط، وفق مواطنين ومسؤولين عن حماية المستهلك. يقول المواطن محمد بن دعاس من العاصمة الجزائرية لـ«العربي الجديد» إنه «تفاجأ قبل أيام عند ذهابه لشراء الحليب المدعم بصاحب المحل يبلغه أنه يتعين عليه شراء أي شيء آخر حتى يبيعه الحليب»، مضيفاً أنه «اضطر إلى شراء عبوة قهوة ذات وزن 250 غرام بـ 250 ديناراً من أجل شراء 3 أكياس من الحليب بـ 75 ديناراً فقط».

أما المواطن عمر بوكراع فيؤكد أنه «اضطر إلى شراء عجائن لا يتبقى سوى أسبوع على انتهاء صلاحيتها مقابل شراء 4 أكياس من الحليب المدعم»، وبالرغم من تأسفه من هذه الحالة إلا إنه يقول إنه «يتفهم التجار الذين باتوا يرون سلعتهم تتكدس فوق الرفوف بسبب تغير السلوك الاستهلاكي للجزائريين جراء تراجع القدرة الشرائية للعائلات في الفترة الأخيرة».

وعند سماع رواية تجار التجزئة، نجدهم يشتكون بدورهم من وقوعهم ضحايا ظاهرة «البيع المشروط» مشيرين إلى أنهم لم يسلموا من فرض سلع معينة عليهم من طرف تجار الجملة، كشراء كميات معتبرة من المواد الغذائية الثانوية مقابل شراء الطحين وزيوت المائدة المدعمة، وإلا فلن يجدوا سلعاً يضعونها فوق رفوف محلاتهم. وهو ما يكشفه محمد جوهري تاجر من الضاحية الغربية في الجزائر العاصمة لـ«العربي الجديد»، موضحاً أن «تجار الجملة أصبحوا يلزمون تجار التجزئة بشراء سلع لا تدخل في قائمة ما يحتاجون إليه وذلك بحصل معي اسبوعيا، إذ اضطر إلى شراء سلع مثل حلوى الأطفال المستوردة أوالشكولاتة والأجبان المستوردة مقابل شراء كمية من الطحين وزيت المائدة المدعم، مع العلم أن ما يفرضه علينا تجار الجملة يصنف ضمن السلع مرتفعة الثمن». وأمام انتشار هذه الظاهرة مؤخرا وسط التجار، يشدد مدافعون عن حقوق المستهلك على ضرورة تدخل الدولة وأجهزتها لضبط الأسواق التي أصبحت تخضع لمنطق المضاربة والاحتكار وجشع بعض التجار.

يقول مصطفى زبدي، رئيس جمعية حماية المستهلك إن «ما زاد في استفحال ظاهرة البيع المشروط مؤخراً هو انعدام ثقافة التبليغ لدى المواطنين الذين يكتفون بالتذمر فقط»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد» أن « المواطنين عليهم الوقوف في وجه التجار من خلال الاتصال بالجمعية أو مديريات التجارة الأقرب منهم، وذلك لكبح هذه الظاهرة».

وفي السياق، يشير زين الدين موهوب، الخبير في علم النفس الاستهلاكي إلى أن عودة ظاهرة البيع المشروط تبقى أمراً غير مفهوم، معتبراً أن «المواطن عادة ما يفقد وعيه بمجرد دخوله المحلات التجارية، ويصبح يخضع لنمط استهلاكي غير متزن يجعله لا يتوقف أمام أي حاجز من أجل تلبية حاجياته». ويضيف موهوب أن « البيع المشروط ظهر في الجزائر إبان الاقتصاد الاشتراكي، وفي الماضي كانت هذه الظاهرة مفهومة بحكم أن الاقتصاد كان محتكراً من طرف القطاع العام، أما اليوم فالعرض أكبر من الطلب ولا أفهم كيف للمواطن أن يضع نفسه رهينة لجشع التجار وبإمكانه استبدال الحليب المدعم بحليب آخر مؤقتا أومقاطعة هذه السلع التي تتم بها «المقايضة». ويتابع أن «الندرة والاحتكار والحيلة هي ثالوث يعجل بسقوط الزبون في شرك الباعة، فالمواطن عندما يرى أن الندرة أصابت سلعة ما يستهلكها يومياً، يضطرب ويصبح رهينة إلزامية شرائها مهما كان الثمن».

لكن حزاب بن شهرة، رئيس الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين يقول إنه «حان الوقت لكي تتدخل الدولة ووزارة التجارة وذلك بتفعيل سلطة لضبط أخلاقيات مهنة التجارة من جهة، ومضاعفة عدد دوريات الرقابة في الأسواق»، مضيفا انه يجب ان تكون لدى المستهلك ثقافة الإبلاغ عن وجود تجاوزات.

ويتابع بن شهرة لـ«العربي الجديد» أن «الاتحاد يتحرى التجار الذين يمارسون «البيع المشروط» وقد تم ضبط بعض التجار الذين سيتعرضون إلى غرامات مالية في البداية قبل أن تُتخذ في حقهم عقوبات أخرى»، ولم يخف نفس المتحدث أن « القانون الجزائري يوجد فيه فراغ حيال البيع المشروط الذي يبقى منافياً للأخلاق أولاً وأخيراً».

متجر في مدينة البليدة غرب الجزائر العاصمة (Getty)

> مدافعون عن حقوق المستهلك يطالبون بتدخل حكومي لضبط الأسواق

مالية

مزارعو تونس يعانون شح التمويل

تونس ـ إيمان الحامدي

يواجه مزارعو تونس عقبات التمويل، ما يعرقل مساعيهم لزيادة الإنتاج، بينما تؤكد الأزمات الدولية أن القطاع الفلاحي سيكون صمام أمان الدول متوسطة وضعيفة الدخل لتجنب تقلبات سوق الغذاء العالمية وانقطاع سلاسل الإنتاج الناتجة عن الحروب والأوبئة. يؤكد محمد رجايبية، عضو اتحاد الفلاحة والصيد البحري، أنّ أزمة التمويل في القطاع الزراعي تحبط محاولات تنمية القطاع وزيادة الإنتاج في ظل زيادات كبيرة في الكلفة يفرضها ارتفاع تكاليف الإنتاج من أسمدة وأدوية وطاقة.

ويقول رجايبية لـ«العربي الجديد» إنّ 500 ألف مزارع يؤمنون غذاء التونسيين، 85% منهم من صغار الفلاحين وأصحاب المساحات الزراعية الصغرى التي لا تتجاوز 10 هكتارات (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع). ويضيف رجايبية أنّ 50 ألف مزارع ممنوعون من الحصول على قروض مصرفية، نتيجة تعثرهم في سداد القروض التي يرفض الجهاز المصرفي جدولتها رغم هيكلة 3 بنوك عمومية في العام 2015 وضخ نحو 700 مليون دينار من المالية العمومية لصالحها. ويقول: «المزارعون في تونس يتجهون الغذاء ولا ينتجون الثروة بسبب ضعف إمكاناتهم المالية، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الفقر بين السكان الريفيين الذين يمثلون ثلث سكان الدولة»، مشيراً إلى أنّ المناطق الواقعة في الأنحاء الداخلية من البلد تشهد أوضاعاً مجحفة بالمقارنة مع المناطق الواقعة على طول الساحل. يؤكد أنّ البنك الوطني الفلاحي الذي يفترض أن يكون الذراع المالية للقطاع الزراعي لا يوفر سوى 7% فقط من حجم معاملاته لفائدة الزراعة التونسية. بدوره، يقول الخبير الاقتصادي، محمد منصف الشريف، إنّ أكثر من 50% من الاستثمارات الفلاحية تنجز بتمويلات خاصة، مشيراً إلى أنّ شح التمويل لا يخدم الاستثمار في القطاع. وتكشف بيانات وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية الحكومية، تراجع الاستثمار الزراعي بنحو 20% خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث جرى حتى نهاية مارس/ آذار الماضي التصريح بـ 1658 عملية استثمار بقيمة 312,7 مليون دينار (الدولار= 3 دنانير) مقابل 2134 عملية بقيمة 407,7 ملايين دينار خلال نفس الفترة من 2021، مسجلة تراجعاً بلغت نسبته 22,3% من حيث العدد و23,3% من حيث القيمة.

ويطالب مزارعون بحضور أكبر الدولة لدعم الفلاحين وتوفير التمويلات اللازمة لهم، بينما أقر محافظ البنك المركزي مروان العباسي أخيراً، بأن القطاع الفلاحي يعاني من العديد من الصعوبات مشيراً إلى أنّ ديون القطاع الفلاحي بلغت 805 ملايين دينار (263 مليون دولار) في 2020، وتتعلق بحوالي 45 ألف مدين.

> ديون القطاع الفلاحي بلغت 263 مليون دولار في 2020

الأردن

توحيد إجراءات الاستثمار لجذب الأموال

عمان ـ زيد الدبيسية

تعتزم الحكومة الأردنية تقديم مشروع قانون جديد لتنظيم الاستثمار إلى مجلس النواب (الشق الأول للبرلمان)، بهدف معالجة التداخل في الاختصاصات وتوحيد إجراءات الاستثمار الموجودة في 44 قانوناً وآلاف القرارات، بما يسهل من الإجراءات على المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة لجذب رؤوس أموال جديدة بهدف تنشيط الاقتصاد الذي يواجه صعوبات. وتسابقت العديد من الهيئات والجهات الحكومية على إعلان خريطة استثمارية في العديد من القطاعات، وخاصة الطاقة والمياه والتعدين والسياحة، فيما أشار مستثمرون إلى أهمية زيادة الثقة بالبيئة الاستثمارية ومعالجة الاختلالات والتشوهات القائمة من أجل استقطاب الاستثمارات. يقول وكيل وزارة الاستثمار زاهر قطارنة، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» إن الحكومة تولي ملف الاستثمار كل اهتمام، وتعمل حالياً على تعزيز بيئة الاستثمار من خلال إصدار قانون جديد وإطلاق برامج ترويجية فاعلة وتحفيز رجال الأعمال والمستثمرين للاستفادة من الفرص المتاحة. يضيف قطارنة أن هناك اهتماماً كبيراً من قبل شركات عالمية ومستثمرين في العديد من الفرص المتاحة، خاصة في قطاعات التعدين والطاقة والسياحة والتعليم والصحة وغيرها، متوقعاً أن يشهد الأردن استثمارات استراتيجية هذا العام. وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الطاقة أخيراً إعداد خريطة لاستقطاب الاستثمارات في قطاعات التعدين واستغلال الثروات الطبيعية والمعادن المتوافرة. كذلك أفصحت مؤسسة الضمان الاجتماعي عن اعتزامها التوسع في إقامة المشاريع الاستثمارية في قطاعات استراتيجية كبرى، حيث بلغت موجودات الصندوق الاستثماري للمؤسسة حوالي 12,7 مليار دينار (17,9 مليار دولار). وقالت رئيسة الصندوق الاستثماري للضمان، خلود السقاف، إن الصندوق يستهدف زيادة الاستثمار في قطاعات التعدين، الصحة، التعليم، السياحة، الزراعة، التطوير العقاري والصناعات الدوائية.

قطاعا الطاقة والزراعة على رأس خطة جذب الاستثمارات (فرانس برس)

ونظمت الحكومة مجدداً حملة مكثفة للترويج للبيئة الاستثمارية بعد عامين تقريباً من السبات، بسبب جائحة فيروس كورونا وتداعياتها. ويقول رئيس جمعية حماية المستثمر أكرم كرمول لـ«العربي الجديد» إن جذب رؤوس الأموال يحتاج أولاً إلى زيادة الثقة في البيئة الاستثمارية ومعالجة الاختلالات والتشوهات القائمة. ويضيف كرمول أن من المفيد أيضاً تحديد الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات ضمن برنامج أولويات وترويجها جيداً، خاصة المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية في قطاعات المياه والنقل والطاقة والزراعة.

تحقيق

موسم عمالة الأطفال في اليمن

ظاهرة يضاعفها الفقر... والمقابل وجبة أو ريالات زهيدة

تنتشر ظاهرة عمل الأطفال في المواسم باليمن على غرار شهر رمضان والأعياد، إذ تضطر الكثير من الأسر للدفع بأطفالها للعمل في الأسواق والمحال التجارية والورش بينما المقابل وجبة يوم أو ريالات زهيدة

صنعاء ـ محمد راجح

وقف الطفل اليمني حسام محمد (12 عاماً) داخل أحد محال بيع الملابس في العاصمة صنعاء معظم فترات اليوم للقيام بمهمة شاقة تتمثل في إعادة جمع وترتيب ورص البضاعة التي تعرض على الزبائن في عملية البيع والشراء في ظل ارتفاع الحركة في الأسواق اليمنية قبيل حلول عيد الفطر، شأن الكثير من الأطفال الذين يضطرون للعمل في مثل هذه المناسبات، ومنها أيضا الأعياد التي يتخلون فيها عن البهجة بغية تحصيل ريالات زهيدة تُعين أسرهم على العيش أو الظفر بوجبة تسد رمق جوعهم.

قال حسام لـ«العربي الجديد»، إن والده اصطحبه برفقة أخيه الذي يصغره بعامين للعمل في الأسواق خلال موسم شهر رمضان، بهدف توفير ما أمكن من مصاريف العيد، مشيرا إلى أن هذا ليس الموسم الأول الذي عمل فيه وإنما عمل لعدة مواسم ماضية خلال نفس الشهر.

يتقاضى حسام 700 ريال في اليوم (حوالي 1,2 دولار وفق سعر الصرف في صنعاء)، بالإضافة إلى منحة ملابس مجانية له للعيد، رغم التعب الذي يواجهه في العمل خلال هذا الموسم.

يشكل الآلاف الأطفال مثل حسام وقود ازدهار الحركة التجارية الموسمية التي تبدأ تحديداً بعد منتصف شهر رمضان إلى ما بعد حلول عيد الفطر في ظل حرص شديد من قبل الباعة وقطاعات الأعمال التجارية على استقطابهم للعمل لديهم بأجور زهيدة باعتبارهم صغار في السن وتجنب بقدر الإمكان الاستعانة بعمال كبار في السن يطالبون بأجر يومي لا يقل عن 2000 ريال في اليوم كحد أدنى.

وساهم العديد من العوامل في تنامي ظاهرة عمالة الأطفال بفعل الحرب والصراع الدائر في اليمن وانقطاع رواتب الموظفين المدنيين وفقدان الآلاف لأعمالهم ووظائفهم، في حين يتمدد الفقر والجوع والبطالة وانهيار الأمن الغذائي ليشمل معظم سكان البلاد.

المواطن الخمسيني عبد الله علي، أحد الموظفين المدنيين الذين فقدوا رواتبهم منذ سبتمبر/ أيلول 2016، يشرح لـ«العربي الجديد»، أن الحياة أصبحت شاقة للغاية بعد أن زادت تكاليفها وأعباءها بالتوازي مع انحسار الدخل وارتفاع الأسعار وإيجارات المساكن وانهيار التعليم الذي لم يعد مجانياً، وهو ما يدفع بالكثير من الأسر إلى إرسال أبنائهم إلى الأسواق للبحث عن عمل ومصدر للرزق.

من جانبه، يقول طاهر شائف لـ«العربي الجديد»، إن لديه ثلاثة أبناء يعملون بعدة أشغال، معتبراً ذلك وضعاً طبيعياً في ظل الأوضاع الراهنة والتي فرضت على كل أفراد الأسرة العمل وتوفير متطلبات واحتياجات الحياة اليومية.

كما تكتظ الشوارع في معظم المدن اليمنية بعشرات المتسولين معظمهم من النساء والأطفال الذين يقضي بعضهم ساعات طويلة في الظهيرة تحت حرارة الشمس والرياح وقسوة حياة الشوارع لبيع بعض الحلويات أو المناديل الورقية في منظر يجسد ما فعلته الحرب باليمنيين بعد أن فجرت أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم. في مدينة إب وسط اليمن يقول المواطن أمين الحومري في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه اضطر بسبب فقدانه لراتبه الحكومي حيث كان يعمل في التدريس للعمل متنقلاً فيما يتوفر ويتاح له من عمل كما هو حاصل في هذه الفترة الموسمية السنوية التي تزدهر فيها بشكل نسبي حركة الأعمال؛ في بسطة لبيع الملابس في أحد شوارع المدينة وكذلك مستلزمات العيد خلال أيامه الأولى.

يضيف أمين أنه منذ أيام انضم لمساعدته أحد أولاده الذي لا يتجاوز عمرة ثماني سنوات مع ارتفاع الحركة في الأسواق، بينما وفق حديثة يعمل ثلاثة من أبنائه أكبرهم يصل عمره إلى 16 عاماً في أعمال مثل البناء وبسطات الباعة الجائلين.

وتظهر بيانات توزيع المشتغلين بحسب الفئات العمرية في اليمن بأن 32,5% من المشتغلين يقعون ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، إذ يصل عدد الذكور في هذه الفئة إلى نحو 3,8 ملايين شخص مقابل حوالي 300 ألف للإناث من إجمالي المشتغلين في نفس الفئة العمرية (15 سنة فاكثر)، في حين تبلغ نسبة المشتغلين من كبار السن (65 سنة فأكثر) 3,1% وهي أدنى نسبة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

في عدن التي تتخذ منها الحكومة عاصمة مؤقتة، تزداد عمالة الأطفال في الأسواق والمحال التجارية والورش الميكانيكية والميناء وكثير من الحرف والمهن والأعمال الشاقة. ويقول الباحث في الاقتصاد الاجتماعي شهاب عثمان لـ«العربي الجديد»، إن الكثير من الأسر لم يعد باستطاعتها إطعام كل أفرادها لذا يكون الأطفال الفئة التي يتم التضحية بها ودفعها إلى سوق العمل.

ويشير إلى خطورة هذا الوضع على مستقبل اليمن والتنمية الاقتصادية في البلاد والتي تتطلب أجيال متعلمة مؤهلة للمساهمة في البناء والنهوض الاقتصادي وفق متطلبات سوق العمل الذي يشهد تغيرات وتطورات متلاحقة بالتوازي مع اتساع الفجوة في سوق العمل المحلية بالنظر إلى توسع شبح البطالة والعمالة الفائضة ومخرجات التعليم المتدهور.

ووفق دراسة صادرة مؤخراً عن منظمة العمل الدولية فإن الأطفال في أجزاء من المنطقة العربية مثل اليمن يستدرجون بشكل متزايد إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال ويتعرضون للاستغلال والاعتداء وسوء المعاملة وانتهاك الحقوق بشكل خطير ومقلق. وتؤكد بيانات وتقارير رسمية أن هناك تنامياً مخيفاً لظاهرة عمالة الأطفال في السنوات الأخيرة في اليمن بزيادة كبيرة تقدر بأكثر من 80% بالنسبة للأطفال الأقل من 15 عاماً، مقارنة بنحو 38% قبل اندلاع الحرب منذ نحو 8 أعوام.

تحدد تقارير خاصة بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال أن عمل الأطفال في اليمن يتركز في أشغال وأنشطة شاقة وخطيرة في قطاعات مثل البناء والتجارة والزراعة ومعظم الأطفال يعملون بأجور متدنية للغاية تصل في كثير من الأحيان إلى مجرد الحصول على وجبة واحدة في اليوم.

ووفق تقرير صادر عن البنك الدولي في يوليو/تموز الماضي، فإن اليمن «البلد الأشد فقراً في قائمة البنك الدولي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم منذ عام 2015 بسبب الصراع».

وحسب تقديرات سابقة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، قدرت الخسائر المباشرة التي لحقت بالاقتصاد في الحرب المستمرة في البلاد منذ نحو سبع سنوات، بحوالي 90 مليار دولار، وهذه التقديرات هي للخسائر المباشرة في الناتج المحلي اليمني، فضلاً عن الخسائر الناتجة عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية بسبب الحرب.

ويعيش الفقراء ومحدودو الدخل أوضاعاً صعبة. ويعتمد نحو 80% من سكان البلد البالغ عددهم 30 مليون نسمة على المساعدات من أجل البقاء على قيد الحياة.

> 80%
>
> يعيش الفقراء ومحدودو الدخل في اليمن أوضاعا صعبة. ويعتمد نحو 80% من السكان البالغ عددهم 30 مليون نسمة على المساعدات للبقاء على قيد الحياة في البلد الأشد فقراً في المنطقة.

> أكثر من 4 ملايين طفل يعملون بزيادة 80% عن مستويات ما قبل الحرب
>
> قدرت الخسائر المباشرة جراء الحرب بحوالى 90 مليار دولار

العائدات النفطية ترتفع 99,4%

أظهر تقرير حكومي أن عائدات اليمن من صادرات النفط الخام سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في 2021 هو الأول من نوعه منذ سنوات وبلغت حوالي 1,4 مليار دولار، مقارنة مع 710,5 ملايين دولار في العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها 99,4%. وأشار التقرير الصادر عن البنك المركزي اليمني، وفق وكالة رويترز، مساء الاثنين، إلى أن ارتفاع العائدات يرجع إلى زيادة حصة الحكومة اليمنية من إجمالي قيمة الصادرات النفطية إلى 75,1% العام الماضي، صعوداً من 60,3% في 2020، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من 2021. وهذه أول مرة منذ سنوات تتجاوز فيها عائدات اليمن من تصدير النفط مليار دولار منذ اندلاع الحرب قبل سبع سنوات. ويعتبر قطاع النفط والغاز أهم مصدر لمعظم إيرادات الحكومة في اليمن، أحد أشد البلدان العربية فقراً، والذي يعتمد على صادرات النفط الخام في تمويل 70% من الإنفاق في الميزانية. وهوى الإنتاج حالياً إلى 55 ألف برميل يومياً، بعد أن كان قبل الحرب ما بين 150 و200 ألف برميل يومياً، في حين كان يزيد على 450 ألف برميل يومياً عام 2007 وفقاً للبيانات الرسمية.

طفل يبيع بعض المستلزمات في أحد أسواق صنعاء (الأناضول)

مال وسياسة

رفضت دول الاتحاد الأوروبي الرضوخ للطلب الروسي بتسديد فواتير الغاز بالروبل وطلبت من جميع الأعضاء التقيد بالقرار، لأن الدفع بالعملة الروسية يخرق العقوبات على موسكو، بينما تبحث الشركات الأوروبية عن مخرج لتفادي قطع الإمدادات

خيارات الغاز المُرة

ثلاثة أهداف تسعى موسكو لتحقيقها من الدفع بالروبل

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تواجه شركات الطاقة الأوروبية التي تستورد الغاز الطبيعي الروسي أكبر مأزق في تاريخها خلال الشهر الجاري الذي يحين فيه دفع الفواتير وتجديد العديد من عقود الغاز مع شركة غازبروم الروسية.

ووضعت الشركات الأوروبية أمام خيارات صعبة لتلبية المطالب الروسية، التي أعلنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مارس/ آذار الماضي، وبمقتضاها تتبع شركة «غاز بروم» الغاز للدول غير الصديقة بالروبل.

ويتلخّص المأزق الذي تعيشه الشركات الأوروبية في المفاضلة بين خيارين أحلاهما مُر، وهما تسديد أثمان الغاز الطبيعي المستورد من روسيا بالعملة الروسية، وبالتالي خرق العقوبات الاقتصادية والمالية على موسكو أو الاستمرار في تسديد الأثمان باليورو والدولار، كما هو منصوص عليه في العقود الحالية ومواجهة قطع الإمدادات.

انقسام داخل الاتحاد الأوروبي

ويرى محللون في معهد «بروغيل» للدراسات في بروكسل، أن الحكومة الروسية استهدفت عبر هذا القرار تحقيق ثلاثة مكاسب رئيسية، وهي حدوث انقسام داخل دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي إضعاف العقوبات الغربية والدعم الأوروبي لأوكرانيا التي تواجه حرب احتلال شرسة منذ 24 فبراير/ شباط الماضي، وثانياً: زرع الاضطراب في إمدادات الغاز بدول الكتلة الأوروبية ما يقود تلقائياً إلى ارتفاع أسعار هذه السلعة وتعظيم دخل شركة «غاز بروم» الحكومية من صادرات الغاز إلى الدول الأوروبية، وهو ما تحقق خلال الأسبوع الأول من صدور القرار إذ ارتفعت أسعار الغاز بمعدلات كبيرة.

أما المكسب الثالث، وفق معهد «بروغيل»، فهو دعم سعر صرف الروبل والاقتصاد الروسي الذي يعاني من العقوبات الغربية وفي حاجة ماسة لتمويل الحرب. ونجح القرار حتى الآن في رفع سعر صرف الروبل من التدهور المريع الذي شهده في مارس/ آذار الماضي وبلغ في بعض اللحظات 130 روبلاً مقابل الدولار، بينما في أعقاب القرار استرد الروبل عافيته مسجلاً ارتفاعاً لافتاً ليصل إلى أقل من 80 روبلاً للدولار.

أما بخصوص شق الصف الأوروبي، فلم يتمكن القرار من تحقيق نجاح يذكر حتى الآن، رغم النقاشات الجارية حول كيفية الحصول على إمدادات الغاز الروسي من دون خرق العقوبات الغربية على موسكو ومعارضة المجر فرض حظر على روسيا. وحسب رويترز، قال وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو، في بيان، أمس الثلاثاء، إن بلاده لن تساند فرض عقوبات تقف حائلاً أمام شحنات النفط والغاز الروسية إلى المجر، في الوقت الذي أكدت فيه سلوفاكيا أنها ستسعى للإعفاء من أي حظر على النفط الروسي. عدا ذلك فهنالك اتفاق حول محاصرة التوسع الروسي في أوروبا عبر استخدام موسكو الية الغاز للابتزاز السياسي. ورفضت دول المجموعة الأوروبية في اجتماعها في بروكسل، يوم الاثنين لاحتمال قطع إمدادات الغاز الروسي في منتصف مايو/ أيار أو بنهاية الشهر حينما يحل تسديد فواتير الغاز لشركة غازبروم.

خرق صريح للعقوبات

وحسب ما نقلت نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في قطاع الطاقة، قال مفوض الطاقة الأوروبي، كادري سامسون يوم الاثنين، إن جميع وزراء الطاقة في الكتلة الأوروبية تم إبلاغهم بأن تسديد أثمان الغاز الطبيعي لشركة غازبروم بالروبل يمثل خرقاً صريحاً لقوانين الحظر الغربي على روسيا التي تغزو جيوشها حالياً أوكرانيا. وكانت العديد من شركات الطاقة الأوروبية قد سارعت خلال إبريل/ نيسان الماضي بفتح حسابات في سويسرا لتلبية الطلب الروسي وتفادي قطع الإمدادات مثلما حدث لكل من شركات الطاقة في بلغاريا وبولندا قبل أيام. ولكن مفوضية الطاقة الأوروبية قالت إن هذه الحسابات السويسرية تخرق الحظر الأوروبي على روسيا، ما يجعل العديد من شركات الطاقة في أوروبا في مرمى الأزمة.

وكانت بعض شركات الطاقة الأوروبية قد نفذت خلال الأسبوع الماضي الية لتفادي أزمة الغاز الروسي عبر فتح العديد منها لحسابين في مصرف «غازبروم بنك» في سويسرا، أحدهما باليورو والدولار والآخر بالروبل.

وتقوم الية فتح الحسابين، على أن يتم دفع الأموال في «حساب العملات الحرة « في مصرف «غازبروم بنك « باليورو أو الدولار ثم يتم تحويل الأموال إلى «حساب الروبل» حينما يتم تمرير الدفعات إلى البنك المركزي الروسي الذي يخضع للعقوبات الغربية. وتدفع الشركات الأوروبية نحو 60% من فواتير الغاز باليورو و40% بالدولار وعملات أوروبية أخرى وفقاً للعقود السارية التي تم الاتفاق عليها مع شركة غازبروم. وبينما تعكف دول الاتحاد الأوروبي على حظر صادرات النفط الروسي خلال الأيام المقبلة، فإن حظر صادرات الغاز الطبيعي الروسي مستبعدة في الوقت الراهن بسبب صعوبات التعويض رغم أن العديد من دول الكتلة الأوروبية قد تعاقدت مع دول عربية وأفريقية على شحنات من الغاز المسال. وتعد ألمانيا أكبر دول الاتحاد الأوروبي المستوردة للغاز الروسي، حيث تستورد نحو 55 مليار متر مكعب سنوياً وكانت على وشك زيادة الكميات إلى 110 مليارات متر مكعب سنوياً قبل وقف التصريح لمشروع « نورد ستريم 2» بعد بداية الغزو الروسي لأوكرانيا.

رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلايين (Getty)

الشركات الأوروبية تدفع 60% من فواتير الغاز باليورو و40% بالدولار

صعوبات شديدة في إيطاليا

قال وزير البيئة الإيطالي، روبرتو سينجولاني، أمس الثلاثاء، إن إيطاليا ستواجه صعوبات شديدة في مخزون الغاز إذا انقطعت إمدادات الغاز الروسي الآن. وأضاف سينجولاني أمام مجلس النواب، وفق رويترز، «من المهم الحفاظ على التدفقات الروسية حتى نهاية 2022، لتتمكن من مواجهة الشتاء والسماح بالاستغناء التدريجي عن الإمدادات الروسية بشكل آمن»، لافتا إلى ان تحديد سقف لسعر الغاز في بلاده سيكون «صعبا للغاية».

أميركا: توقعات متفائلة بالنمو والدولار يرتفع

ساهمت توقعات متفائلة للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية في تحليق الدولار ليصل إلى ذروته

واشنطن ـ **العربي الجديد**

حقق الدولار الأميركي أعلى ارتفاعاته في تعاملات هذا الأسبوع، وسط توقعات بتراجع مستوى التضخم وزيادة معدل الفائدة في أكبر اقتصاد بالعالم، إذ يتوقع مستثمرون أن يرفع مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي) سعر الفائدة 0,5% في ختام اجتماعاته، اليوم الأربعاء.

وارتفع مؤشر الدولار بنسبة 5% في شهر إبريل/نيسان، وهو أفضل أداء شهري منذ يناير/ كانون الثاني 2015، فيما سجل 103,36 في أحدث التداولات بارتفاع 0,1%.

كما من المتوقع أن ترفع مجموعة من البنوك المركزية الكبرى حول العالم الفائدة 25 نقطة أساس. وتشمل اجتماعات البنوك المركزية الأخرى هذا الأسبوع اجتماع بنك إنكلترا، غدا الخميس، والذي من المتوقع أن يرفع أسعار الفائدة 0,25% إلى 1%.

ومساء الاثنين الماضي، توقعت وزارة الخزانة الأميركية أن يواصل اقتصاد الولايات المتحدة النمو هذا العام رغم الانكماش المفاجئ في الربع الأول من العام.

وقال بنجامين هاريس مساعد وزير الخزانة للسياسات الاقتصادية في بيان أرسله، إلى اللجنة الاستشارية للاقتراض بالوزارة، إن التضخم ربما يكون في ذروته، مضيفا أن توقعات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة قد تُعدل بالخفض ليبلغ النمو 2,3%.

وأضاف هاريس أنه «رغم أن تقديرات النمو قد تُعدل بالخفض، إلا أنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد توسعه هذا العام».

وتابع: «يجب أن يساعد انخفاض الحوافز المالية والنقدية، جنبا إلى جنب مع انتعاش العمالة، في تحقيق التوازن في أسواق العمل وتخفيف بعض الضغوط التضخمية».

وقالت الوزارة إنها تتوقع سداد 26 مليار دولار من الديون السيادية في الربع الثاني، مقارنة بتقديرات صافي الاقتراض البالغة 66 مليار دولار في يناير/كانون الثاني، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة الإيرادات. إلى ذلك قالت الممثلة التجارية الأميركية كاثرين تاي، إن جميع الأدوات متاحة للتصدي لارتفاع التضخم، ومنها خفض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، لكنها شددت على أن أي تحول في السياسة يحتاج إلى مراعاة الأهداف المتوسطة الأجل.

وأضافت تاي في مؤتمر استضافه معهد ميلكن في لوس أنجليس «بالتأكيد يمكننا بحث تلك الرسوم، لكن أنا أعرض المنظور الاستراتيجي الذي ينبغي أن ننظر من خلاله.. والسؤال هو ماذا سنفعل بها».

وتابعت أن أي أدوات ستستخدم لمعالجة التضخم ينبغي ألا تقوض الأهداف المتوسطة المدى لبناء اقتصاد عالمي أكثر مرونة واستدامة، اقتصاد ينظر إلى الناس ليس فقط كمستهلكين، ولكن أيضاً كعمال.

وساهمت التقارير الإيجابية بشأن النمو والتوجه نحو تشديد السياسة النقدية بمعدلات اكبر من توقعات الأسواق السابقة في دعم سعر صرف العملة الأميركية. وارتفع سعر الدولار مقتربا من أعلى مستوياته في 20 عاماً، يوم الاثنين، في حين جاهد اليورو الذي يعاني من ارتفاع البطالة في أوروبا وضغوط الحرب الروسية على أوكرانيا للحفاظ على مستوى 1,05 دولار. وتعرض اليورو لضغوط بعد أن أظهر استطلاع أن نمو الناتج الصناعي لمنطقة اليورو توقف الشهر الماضي إذ وجدت المصانع صعوبة في الحصول على المواد الخام وتضرر الطلب من ارتفاع الأسعار.

وقال نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، كينجي أوكامورا، إن التضخم حالياً قد يكون أسرع مما يتوقعه محافظو البنوك المركزية العالمية، مضيفا في مقابلة مع وكالة بلومبيرغ الأميركية، الأسبوع الماضي: يتزايد الخطر من انحراف توقعات التضخم عن أهداف البنوك المركزية، مما أدى إلى استجابة تشديدية أكثر صرامة من قبل صانعي السياسة.

وأشار إلى أنه يجب تعديل السياسة النقدية لدى البنوك المركزية والتواصل بوضوح مع بعضها واضعة في اعتبارها المخاطر غير المباشرة على الاقتصادات الناشئة والنامية. وفي إطار احتواء التضخم القياسي المرتفع في منطقة اليورو، يمارس بعض صانعي السياسة ضغوطاً من أجل إقرار أول زيادة لسعر الفائدة يقوم بها البنك المركزي الأوروبي منذ أكثر من عقد من الزمان في أقرب وقت.

وكان لويس دي غويندوس، نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، قد قال في تصريحات صحافية مطلع الشهر الجاري، إن إقدام البنك على رفع سعر الفائدة في يوليو/تموز المقبل أمر ممكن.

الخزانة الأميركية تتوقع انخفاض المديونية مع تحسن الاقتصاد

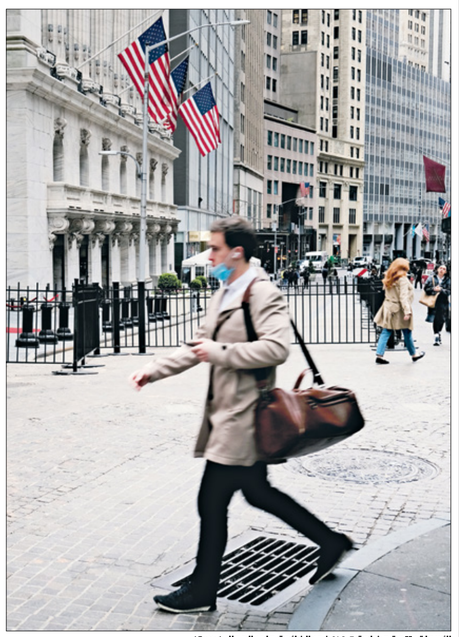

الأسواق لتوقع زيادة 0,5% في الفائدة على الدولار (Getty)

خسائر فادحة لـ«بريتش بتروليوم»

تكبدت المجموعة البريطانية العملاقة للنفط والغاز بريتش بتروليوم «بي بي» خسائر فادحة في الربع الأول من العام الجاري، بعدما انسحبت من شركة «روسنفت» الروسية في ضوء المقاطعة الغربية والعقوبات الواسعة ضد روسيا بسبب غزوها أوكرانيا. ورغم زيادة الإيرادات مع ارتفاع أسعار النفط والغاز، بلغ صافي خسارة المجموعة 20,4 مليار دولار، مقابل ربح 4,7 مليارات دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ووصلت الإيرادات إلى 51,2 مليار دولار بزيادة 40,3%، بحسب بيان صدر، أمس الثلاثاء.

وقال المدير العام للشركة برنارد لوني، «خلال فصل هيمنت عليه الأحداث المأساوية في أوكرانيا وتقلّب أسواق موارد الطاقة، كانت أولوية بريتش بتروليوم، هي توفير الطاقة الموثوقة التي يحتاجها زبائننا».

وأضاف «قرارنا في فبراير/شباط بالانفصال عن المشاركة في روسنفت يُترجم بخسائر كبيرة (...) لكن لم يغيّر استراتيجيتنا أو إطارنا المالي أو توقعاتنا في ما يتعلق بالتوزيع على المساهمين». وينتج عن الخروج من شركة روسنفت فرض رسوم قبل الضرائب قدرها 25,5 مليار دولار مرتبطة بخسارة الإيرادات في روسيا. واستثنناء هذه الرسوم الكبيرة المفروضة على «بريتش بتروليوم»، تحقق المجموعة ربحاً كامنا بقيمة 6 مليارات دولار تقريباً. وأعلنت المجموعة البريطانية منذ نهاية فبراير/شباط فك ارتباطها بمجموعة «روسنفت» العملاقة للنفط التي كانت تملك 19,75% من رأسمالها. وتابع المدير العام لبريتش بتروليوم، وفق ما نقلت وكالة فرانس برس «من المهمّ الإشارة إلى أن بي بي تواصل إنتاج محروقات ثابتة لضمان أمن الطاقة مع الاستثمار بقوة في انتقال الطاقة». وكانت المجموعة موجودة في روسيا منذ أكثر من 30 عاماً، ومن أحد المساهمين في روسنفت منذ 2013.

وعززت شركة «بريتش بتروليوم» عمليات إعادة شراء الأسهم مع ارتفاع التدفق النقدي، مما عوض بعض الضغوط الناجمة عن تكبد تكاليف بقيمة 25,5 مليار دولار مرتبطة بتخارجها المقرر من روسيا. واتبعت مسار نظيراتها «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«توتال إنرجيز» والتي شهدت جميعها ارتفاع صافي دخلها خلال الربع الأول، باستثناء عمليات خفض القيمة المتعلقة بروسيا في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز بعد غزو أوكرانيا. كما حققت شركات تجارة السلع الأخرى بما في ذلك «بانغ « و«غلينكور» أرباحا أقوى، مدعومة بالتقلب غير المسبوق الناجم عن الحرب.

وأكدت الشركة التزامها بمساعدة المملكة المتحدة على تعزيز أمن الطاقة لديها، وتعهدت بضخ استثمارات قدرها 18 مليار جنيه إسترليني (23 مليار دولار) بحلول نهاية عام 2030، بما في ذلك نفط وغاز بحر الشمال ومصادر منخفضة الكربون أيضاً. مع ذلك، التزمت الشركة برفع ميزانية الإنفاق الرأسمالي السنوية الصارمة البالغة 14 مليار دولار إلى 15 مليار دولار. وتواصلت مع شركات أسيوية بما في ذلك «تشاينا ناشيونال بتروليوم» و«إنديان أويل كوربو»، في محاولة لبيع أصولها الروسية.

بريتش بتروليوم كانت تعمل في روسيا منذ أكثر من 30 عاما

أسعار النفط المرتفعة حدت من خسائر بريتش بتروليوم (Getty)

(العربي الجديد، فرانس برس)

رؤية

للخصخصة شروط

شريف عثمان

مع ارتفاع معدلات الفائدة الأميركية، وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، هربت مليارات الدولارات من استثمارات الأموال الساخنة في أذون وسندات الخزانة المصرية، ونقلت وكالات الأنباء تقدير أحد البنوك المتابعة لحركة تلك الأموال للمبلغ الذي خرج في غضون أيام قليلة بنحو 15 مليار دولار.

كان المبلغ كبيراً بالنسبة للحساب الجاري للبلاد، الذي يعاني، قبل خروجها، عجزاً مزمناً، لم تنجح عائدات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة في سده، وهو ما تسبب على مدار السنوات الأخيرة في لجوء البنك المركزي المصري للاقتراض المستمر، من خلال إصدار السندات بأنواعها المختلفة، أو من صندوق النقد الدولي، أو من «الأشقاء» في الخليج الذين دفعتهم العوامل الجيوسياسية لدعم النظام المصري الحاكم.

وفي محاولة لاستيعاب صدمة خروج الأموال الساخنة، سمح البنك المركزي بانخفاض الجنيه المصري مقابل الدولار بما يقرب من 17%، ليعود المستثمرون مرة أخرى إلى السوق المصرية، فأثمرت جهوده عن دخول نحو ملياري دولار من صندوق أبوظبي السيادي لشراء حصص من شركات مصرية واعدة، وأعلنت السعودية نيتها ضخ 10 مليارات دولار من استثماراتها في السوق المصرية، بالإضافة إلى إقراضها البنك المركزي 5 مليارات دولار، وأعلنت قطر نيتها ضخ نحو 5 مليارات دولار أخرى، وما زالت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي جارية من أجل حصول الحكومة المصرية على قرض جديد، لتعد مصر ثاني أكبر مقترض من الصندوق في العالم بعد الأرجنتين.

وفي مراحل سابقة، وخلال مراجعاته المتتالية لسياسات الحكومة المصرية الاقتصادية، كما يفعل مع كل الدول التي يقرضها، كانت للبنك ملاحظات تتعلق بتنامي الدور الذي تلعبه الجهات السيادية (الجيش والمخابرات) في الاقتصاد المصري، وتراجع دور القطاع الخاص فيه، خلال السنوات السبع الأخيرة. وعلى استحياء، كرر الصندوق «توصيته» للمصريين بضرورة منح القطاع الخاص دوراً أكبر، للمساعدة في التغلب على الأزمات المتلاحقة.

وتشير التطورات الأخيرة إلى رغبة الحكومة المصرية في الاستجابة إلى توصية الصندوق، أو على الأقل اتخاذ الخطوات التي توحي بالاستجابة، لضمان تأمين قرض بمبلغ يتراوح بين 3 مليارات و5 مليارات دولار، كانت تأمل أن يكون ضعف ذلك قبل أن تدرك صعوبة الأمر، نظراً للمبالغ التي حصلنا عليها من الصندوق من قبل، ولم يتم سدادها حتى الآن.

والأسبوع الماضي، نقلت جريدة فايننشيال تايمز البريطانية عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مطالبته بإدراج حصص من الشركات المملوكة للجيش في البورصة المصرية قبل نهاية العام الحالي، كجزء من محاولات تقليل حدة الأزمة الحالية، خاصة مع التأثيرات السلبية الناتجة عن استمرار المعارك في أوكرانيا، وما سببته من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. وقالت الجريدة إن هناك نية أيضاً بالتخلي عن حصص مملوكة للحكومة في بعض الشركات المصرية.

لم يكن الخبر جديداً، حيث أعلنت الحكومة المصرية قبل سنوات نيتها بيع حصص في نحو 23 شركة، لكنها لم تفعل إلا في شركة واحدة، قبل أن تأتي الصفقة الإماراتية الأخيرة التي بيعت فيها حصص في شركات لم تكن ضمن القائمة المعلنة. وأشار الرئيس المصري أيضاً سابقاً إلى رغبته في بيع حصص من شركات الجيش في البورصة، إلا أن الأمر لم يتجاوز تلك الإشارة، رغم مرور فترة غير قصيرة من الوقت.

لكن الجديد هذه المرة كان ما نقلته الجريدة عن إعلان الرئيس نيته جمع ما يقرب من 10 مليارات دولار سنوياً، لمدة أربع سنوات، من خلال بيع حصص الحكومة في بعض الشركات، وهو مبلغ ضخم بالمقاييس المصرية، ويشير بوضوح إلى عملية خصخصة، قد تكون جزئية، إلا أنها بالتأكيد تمثل تحولاً كبيراً في السياسات الاقتصادية المصرية المتبعة، خلال العقدين الأخيرين على الأقل.

لست مؤيداً على طول الخط لعمليات الخصخصة، ولا أعارضها بصورة مطلقة، لكن هناك بعض الملاحظات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند طرح ذلك البديل كأحد أساليب حل الأزمة الحالية، أملاً في وضع حد لانخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار، وفي نفس الوقت وضع حد للاعتماد على الأموال الساخنة المستثمرة في أدوات الدين بالجنيه المصري لسد عجز الحساب الجاري، بعد ما عانيناه من غدرها خلال الفترة الأخيرة.

أولى تلك الملاحظات هي محدودية تأثيرها على الاقتصاد المصري، كونها تمثل بيعاً لأصل نملكه، فنحصل على ثمنه مرة واحدة، نعالج به مشكلة العام الحالي، ثم لتعود «ريما إلى عادتها القديمة» في الأعوام التالية، خاصة لو استمر عجز الحساب الجاري على ما هو عليه حالياً. ومن ناحية أخرى، يمثل بيع تلك الحصص استغناءً عن أصول كانت تدرّ أرباحاً تضاف إلى إيرادات الدولة. فلو بيعت تلك الأصول، ستتأثر الإيرادات، المنخفضة بالفعل، وهو ما سيزيد من عجز الموازنة المصرية، ويدفع الحكومة لزيادة اقتراضها لسده، ويتعارض ذلك بوضوح مع هدف تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الذي أكدت الحكومة مراراً سعيها لتحقيقه.

وعلى الجانب الآخر، يزيد بيع الحكومة لحصصها خلال فترة الأزمة الحالية من احتمالات البيع بأسعار زهيدة، خاصة بعد التخفيض الأخير لقيمة الجنيه، والذي كان مثل «الأوكازيون» الذي منحته الحكومة للمشترين. ولو تحققت توقعات بعض المحللين المتشائمين بحدوث انخفاض جديد للعملة المصرية، سيكون ذلك بمثابة خصم إضافي ممنوح على الشركات المبيعة، يقلل من مميزات هذا البديل، بينما يزيد من تغلغل دول بعينها، لها أجنداتها الخاصة، في الاقتصاد المصري.

أما المعضلة الأخيرة فتتمثل في ما تفرضه عمليات بيع حصص في البورصة المصرية، أو لمستثمرين أجانب، من إفصاح، وفحص نافٍ للجهالة، للجهات الراغبة في الشراء، وهو ما يعني فتح ملفات كثيرة، تشمل أرقاماً وبيانات وميزانيات، لا أعتقد أن الجهات المالكة لها حالياً ترغب في فتحها. فهل تخذلني تلك الجهات وتثبت بالدليل القاطع عدم وجود ما يستحق الإخفاء، أم تذهب تلك التصريحات أدراج الرياح كما حدث في مراتٍ سابقة؟